خمس سنوات ومازال العد مستمراً:

المنظمات والجهات المانحة الدولية تواصل تمويل الحصار الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة

13 يونيو 2012

المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان

مركز قانوني فلسطيني مستقل لا يستهدف الربح، مقره مدينة غزة. تأسس في إبريل 1995 من قبل مجموعة من المحامين والناشطين المهتمين بأوضاع حقوق الإنسان في قطاع غزة. ويعمل المركز على حماية واحترام حقوق الإنسان ودعم سيادة القانون وتنمية مؤسسات ديمقراطية ومجتمع مدني في فلسطين طبقاً للمعايير والممارسات المقبولة دولياً، كما يعمل على مساندة حقوق الشعب الفلسطيني التي يقرها القانون الدولي.

يتمتع المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان بصفة استشارية خاصة لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة. وتقديراً لجهوده في ميدان حقوق الإنسان، حصل المركز على جوائز دولية لها سمعة مرموقة، وهم:

- جائزة الجمهورية الفرنسية لحقوق الإنسان للعام 1996 (فرنسا).
- جائزة برونو كرايسكي للإنجازات المتميزة في ميدان حقوق الإنسان للعام 2002 (النمسا).
- جائزة منظمة الخدمات الدولية لرابطة الأمم المتحدة (UNAIS) للعام 2003 (بريطانيا).

وتربط المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان شبكة علاقات واسعة مع منظمات حقوق الإنسان وغيرها من منظمات المجتمع المدني في كافة أنحاء العالم. وهو عضو في أربع منظمات دولية وعربية لحقوق الإنسان، لها حضورها وفاعليتها على الساحة الدولية، وهي كل من:

(1) لجنة الحقوقيين الدولية

منظمة دولية غير حكومية مقرها جنيف في سويسرا، تكرس جهودها لتعزيز ومراقبة مبدأ سيادة القانون والحماية القانونية لحقوق الإنسان في العالم. وتتمتع المنظمة بالصفة الاستشارية في كل من المجلس الاقتصادي والاجتماعي الخاص بالأمم المتحدة، منظمة اليونسكو والمجلس الأوروبي، ولها العديد من الفروع في أكثر من ستين بلداً في العالم.

(2) الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان

منظمة دولية غير حكومية مقرها باريس، تكرس نفسها للدفاع عن حقوق الإنسان في العالم كما هي معرفة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948. تأسست الفيدرالية الدولية في العام 1922 وتضم في عضويتها 89 منظمة في جميع أنحاء العالم.

(3) الشبكة الأوروبية المتوسطية لحقوق الإنسان

شبكة من منظمات حقوق الإنسان والأفراد من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والاتحاد الأوروبي، تأسست في العام 1997. وتهدف الشبكة إلى المساهمة في حماية مبادئ حقوق الإنسان بموجب إعلان برشلونة في العام 1995.

(4) مجموعة المساعدة القانونية الدولية (أيلاك)

واحدة من أهم الأجسام القانونية الدولية، وتعنى بالتدريب القضائي والقانوني. وتضم في عضويتها أكثر من 30 منظمة قانونية مرموقة في العالم، من بينها: نقابة المحامين الأمريكية؛ اتحاد المحامين العرب؛ مجلس نقابة المحامين لإنجلترا وويلز.

(5) المنظمة العربية لحقوق الإنسان

تأسست عام 1983 كمنظمة غير حكومية تهدف إلى العمل على احترام وتعزيز حقوق الإنسان والشعوب والحريات الأساسية في الوطن العربي لجميع المواطنين والأشخاص الموجودين على أرضه طبقاً لما تضمنته الإعلانات والمواثيق والعهود الدولية الخاصة بحقوق الإنسان. وقعت المنظمة اتفاقية مقر مع جمهورية مصر العربية في مايو 2000، وانتقل مقرها من ليماسول في قبرص إلى القاهرة.

المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان

المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان هو هيئة قانونية مستقلة مكرسة لحماية حقوق الإنسان، احترام سيادة القانون ورعاية مبادئ الديمقراطية في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

مجلس الإدارة
د. رياض الزعنون
أ. نادية أبو نحلة
أ. هاشم الثلاثيني
أ. راجي الصوراني

المديـــر
راجي الصوراني

عنـــوان المراســـلة

المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان
المقر الرئيسي: 29 شارع عمر المختار - بجوار فندق الأمل - غزة – ص.ب 1328.
تليفاكس: 2824776 / 2825893 / 2823725 08
فرعنا في خانيونس: شارع الأمل – متفرع من شارع جمال عبد الناصر بجوار كلية التربية.
تليفاكس: 2061025 / 2061035 08
فرعنا في جباليا: معسكر جباليا مقابل محطة تمراز للبترول.
تليفاكس: 2454150 / 2454160 08
فرعنا في الضفة الغربية – رام الله: البيرة – شارع نابلس – خلف مؤسسة النقد الفلسطينية.
تليفاكس: 2406697 / 2406698 02
بريـــد إلكتروني: pchr@pchrgaza.org
صفحة الويب بيج: www.pchrgaza.org

مقدمة

1. في منتصف شهر يونيو 2007، أحكمت إسرائيل إغلاقها على قطاع غزة كجزء من الجهود المتواصلة التي كانت تبذل منذ عقود للتحكم في اقتصاد قطاع غزة وحركة المواطنين. ولابد من الإشارة إلى أن سياسة الإغلاق هذه تمثل أحدث ما قامت به إسرائيل لفرض أحد أشكال العقاب الجماعي على قطاع غزة.
2. في عام 2006، وعلى الرغم من بدء تنفيذ اتفاقية المعابر في شهر نوفمبر 2005،[1] إلا أن إسرائيل استمرت في فرض قيودها على حركة المسافرين والبضائع من وإلى قطاع غزة، وهي امتداد لسياسة بدأتها إسرائيل عام 1991، حيث شملت هذه القيود إغلاق معبر رفح الحدودي الذي يصل قطاع غزة بمصر. ولكن وتيرة هذه الإجراءات تصاعدت إلى أن فرض الحصار الكلي في منتصف شهر يونيو 2007، وبالتالي لذلك وعلى مدار خمس سنوات، تم فرض أقسى أشكال الإغلاق على قطاع غزة الذي تسميه إسرائيل بـ "كياناً معادياً"، ما تسبب في عزل مليون وسبعمائة ألف مواطن فلسطيني عن العالم الخارجي.
3. كجزء من سياسة الإغلاق، حرمت إسرائيل الفلسطينيين من السفر من أو إلى قطاع غزة، كما فرضت قيوداً مشددة على حركة استيراد وتصدير البضائع بما في ذلك الوقود، والمواد الغذائية، ومواد البناء والمستلزمات الطبية. وقد ترتب على ذلك نقص شديد في المواد الأساسية، وارتفاع معدلات البطالة والفقر، وزيادة الاعتماد على المساعدات، وإبطاء عجلة التنمية في قطاع غزة.
4. يهدف هذا التقرير الموجز إلى إبراز آثار الإغلاق، والتأكيد على أن هذه الآثار لن تنحسر ما لم تتوقف سياسة مأسسة الحصار. والأوضاع في تراجع الآن لأن المنظمات الدولية هي من توفر المساعدات اللازمة للشعب الفلسطيني، برغم الالتزامات الواقعة على إسرائيل كقوة محتلة.
5. في الذكرى الخامسة لفرض الإغلاق على قطاع غزة، من الواضح بأنه لا يمكن السماح لإسرائيل بمواصلة فرض القيود على حركة المواطنين والبضائع. ومن الواضح أيضاً بأن الأزمة الإنسانية لم تنتهِ برغم الجهود التي تبذلها الكثير من المنظمات الدولية وغير الحكومية. إن لم يرفع الحصار عن غزة، سيكون من المستحيل على الفلسطينيين في قطاع غزة إعادة بناء حياتهم من جديد، ولن يتمكنوا من ضمان حقوقهم الأساسية. ونتيجة لذلك، فإنها لحقيقة مؤسفة أن تواصل الجهات المانحة تمويل الإغلاق، معفية إسرائيل من المسئوليات الملقاة على عاتقها كقوة محتلة، بما يسمح بمأسسة الحصار واستمرار العقاب الجماعي المفروض على قطاع غزة.

خلفية حول الإغلاق المفروض على قطاع غزة

6. أحاطت إسرائيل قطاع غزة بنظام أمني يشمل سياجاً حدودياً وجداراً اسمنتياً ومنشآت عسكرية، حيث تمتد على طول حدود قطاع غزة مع إسرائيل. وقبل فرض سياسة الإغلاق عام 2007، كانت هناك 5 معابر حدودية تعمل في قطاع غزة وهي: إيرز، وناحل عوز، وكارني، وصوفا، وكرم أبو سالم. وعلى الرغم من عدم توفر أرقام حول القدرة الاستيعابية الإجمالية للمعابر الحدودية الأربعة المخصصة لإدخال البضائع، إلا أن معبر كرم أبو سالم والذي يزود القطاع بـ 75% من احتياجاته يعمل بطاقة استيعابية يومية تصل إلى 600 شاحنة من البضائع التي يتم إدخالها إلى قطاع غزة و400 شاحنة محملة ببضائع للتصدير. ومع نهاية شهر مايو 2012، أبقت إسرائيل على فتح معبرين اثنين فقط، أحدهما لإدخال البضائع (كرم أبو سالم) والآخر لتنقل المواطنين (إيرز).[2] وقد أثر إغلاق المعابر الحدودية الثلاثة الأخرى بشكل كبير على حركة البضائع اليومية. علاوة على ذلك، فرضت السلطات الإسرائيلية قيوداً على عدد الشاحنات التي يسمح بإدخالها عبر معبر كرم أبو سالم، ما يعني أن المعبر يعمل بجزء يسير من طاقته المحدودة أصلاً.

[1] اتفاقية الحركة والتنقل، 15 نوفمبر 2005.
[2] المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، تقرير حالة المعابر في قطاع غزة، 1-30 إبريل 2012.

7. قبل فرض الحصار على قطاع غزة، كان يسمح بإدخال 570 شاحنة يومياً محملة بالمواد الأساسية اللازمة للسكان، والتي تشمل مواد خام لإعادة إعمار البنية التحتية في قطاع غزة، أي ما معدله 10400 شاحنة شهرياً. في شهر إبريل 2012، سمح فقط بإدخال 149 شاحنة يومياً محملة بما نسبته حوالي 26% من البضائع الأساسية، وتشكل هذه النسبة 20% تقريباً من عدد الشاحنات التي كان يسمح بإدخالها إلى قطاع غزة قبل شهر يونيو 2007.[3] ويتم إدخال بعض البضائع إلى قطاع غزة عبر الأنفاق في منطقة رفح على الحدود الفلسطينية المصرية.[4]
8. تفرض إسرائيل قيوداً أيضاً على المواد التي يسمح بتصديرها إلى الخارج. تختلف أرقام الصادرات التي يسمح بها من شهر لآخر، ولكنها تبقى بمعدلات ضئيلة. في شهر يناير 2012، بلغ عدد الشاحنات المحملة ببضائع يسمح بتصديرها إلى الخارج 2.26 شاحنة يومياً، أي 3% من أصل 70 شاحنة بضائع كان يسمح بتصديرها قبل شهر يونيو 2007. وانخفضت هذه النسبة في شهر فبراير 2012 عندما سمح بتصدير 0.93 شاحنة يومياً، أي ما نسبته 1.32% من إجمالي العدد الذي كان يسمح به سابقاً. وبالإضافة إلى ذلك، في شهر مارس 2012 انخفضت الصادرات مرة أخرى لتصل إلى معدل 0.90 شاحنة يومياً أو 1.28% من العدد الذي كان يسمح به قبل الحصار. وفي شهر إبريل 2012، انخفض المعدل إلى 0.60 شاحنة يومياً أو 0.85% من العدد الذي كان يسمح به قبل الحصار.[5] ويرجع السبب في الزيادة البسيطة في صادرات شهر يناير 2012 إلى الزيادة المؤقتة في أعداد الزهور والتوت الأرضي التي سمحت إسرائيل بتصديرها.[6]

أثر الإغلاق على المشاريع الإنسانية

9. على الرغم من صعوبة إيجاد علاقة بين الإغلاق غير القانوني المفروض على قطاع غزة والمشاريع التي تقوم بها المؤسسات الدولية وغير الحكومية، إلا أن هنالك مؤشرات معينة تظهر وجود آثار سلبية على تنفيذ تلك المشاريع. ويظهر تحليل أجرته عدد من المنظمات بأن فترة انتظار الأفراد والبضائع على الحدود أصبحت أطول من السابق، ما يتسبب في تدهور حالة البضائع وارتفاع التكاليف المدفوعة، والتي تتضمن تكاليف الموظفين الذين يقومون بمهمة التفاوض مع إسرائيل للموافقة على هذه المشاريع أو لإدخال البضائع، وزيادة عدد المشاريع الإنسانية اللازمة للتعامل مع الوضع الحالي في قطاع غزة، بالإضافة إلى تكاليف أخرى تعزى إلى سياسة الإغلاق التي تنفذها إسرائيل.
10. هنالك 3 آثار واضحة مرتبطة بفترات الانتظار الطويلة للأفراد والبضائع على المعابر للسفر من أو إلى قطاع غزة وذلك نتيجة للحصار. أولاً، يتطلب الأمر وقتاً طويلاً للتنسيق من أجل الحصول على تصاريح دخول للموظفين الدوليين إلى غزة، الأمر الذي يؤثر على قدرة المؤسسات على العمل.[7] ثانياً، من الملاحظ الآن بأن تكاليف إدخال البضائع إلى قطاع غزة أصبحت باهظة جداً بعد إغلاق المعابر الحدودية الأخرى. على سبيل المثال، يشير مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع إلى أن وكالات الأمم المتحدة تدفع تكاليف إضافية تصل إلى 4 ملايين دولار أمريكي على الأقل سنوياً نتيجة لبعد المسافة للوصول إلى معبر كرم أبو سالم، على النقيض من معبر كارني. علاوة على ذلك، يجب وضع البضائع على منصات متنقلة بدلاً من الحاويات، الأمر الذي يقلل من كمية البضائع المنقولة في كل شحنة وزيادة تكاليف نقلها. ثالثاً، أدت سياسة الإغلاق إلى ارتفاع تكاليف نقل البضائع عما كان الوضع عليه سابقاً بسبب ارتفاع تكاليف النقل. تعد

[3] المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، ورقة حقائق: الإغلاق، إبريل 2012.
[4] لا توجد أية تقارير رسمية حول أعداد وأصناف البضائع التي يتم إدخالها عبر الأنفاق. على الرغم من أن عدد الأنفاق يتراوح ما بين 300-800 نفق، لا تزال هناك فجوة كبيرة فيما يتعلق باحتياجات السكان في قطاع غزة. يمكن أن يكون الوضع خطيراً جداً بالنسبة للعاملين في الأنفاق، لأنهم معرضون في أية لحظة لانهيار النفق سواء بسبب ضعف النفق أو بسبب الاعتداءات الإسرائيلية على تلك المنطقة.
[5] المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، ورقة حقائق: الإغلاق، إبريل 2012.
[6] المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، حالة المعابر في قطاع غزة، 1-30 يناير 2012.
[7] اتصالات مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، 24 مايو 2012.

هذه مشكلة حقيقية لمؤسسات الأمم المتحدة التي يجب أن تنتظر طويلاً للحصول على البضائع المسموح إدخالها من خلال المعبر الوحيد في قطاع غزة.[8]

11. إن الوقت والأموال التي تهدر على المفاوضات مع إسرائيل سواء من أجل الموافقة على إدخال البضائع أو نقل تلك البضائع هي ثمن إضافي يمكن ربطه بشكل مباشر بالإغلاق الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة. وتضطر اثنتان من أكبر وكالات الأمم المتحدة في قطاع غزة إلى دفع 2.3 مليون دولار أمريكي سنوياً، وذلك بسبب استغراق عملية الحصول على الموافقة من إسرائيل في هذا الصدد وقتاً طويلاً، بالإضافة إلى موظفي المفاوضات الذين يتم تعيينهم للتنسيق مع إسرائيل للموافقة على المشاريع وعلى إدخال المواد اللازمة لها. ولم تكن هذه التكاليف موجودة قبل فرض الحصار على قطاع غزة. في حال وجود مشروع طارئ، فإن قدرة هذه المؤسسات على تنفيذ المشروع مرتبطة بحصولها على الرد الإسرائيلي، حيث يتطلب الرد بالموافقة على مشروع ما مدة تصل إلى 6 شهور. 19% من مشاريع الأمم المتحدة التي تم تقديمها إلى منسق الأنشطة الحكومية في المناطق،[9] والتي تقدر قيمتها بـ 95.7 مليون دولار أمريكي، تمت الموافقة عليها بعد 17 شهراً من تقديمها. فضلاً عن ذلك، منذ شهر سبتمبر 2011، لم تتم الموافقة على أي من المشاريع تحت مظلة مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ما خلق صعوبات في مواجهة التحديات الإنسانية في قطاع غزة.[10] يشير برنامج الغذاء العالمي أيضاً إلى أن الصعوبات التي يواجهها البرنامج في تلبية احتياجات سكان قطاع غزة تتمثل فقط في القيود اللوجستية التي تفرضها إسرائيل على قطاع غزة من خلال الحصار.[11]

12. على الرغم من أن العديد من المؤسسات لا تحتفظ بتقارير حول الزيادة في ميزانياتها أو الزيادة في عدد المشاريع على مر السنين ومدى ارتباطها بإغلاق المعابر، إلا أن الزيادة في ميزانيات تلك المؤسسات يمكن إرجاعها جزئياً على الأقل إلى الحصار المفروض على قطاع غزة. وكالة غوث وتشغيل اللاجئين (أونروا) هي إحدى تلك المؤسسات التي لاحظت زيادة في نداءات الطوارئ الخاصة بالتمويل من 190 مليون دولار أمريكي عام 2006 إلى 300 مليون دولار أمريكي عام 2012، وهي زيادة ملحوظة مرتبطة بالحصار الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة وعملية الرصاص المصبوب.[12] بالإضافة إلى ذلك، لاحظت اللجنة الدولية للصليب الأحمر بأن الميزانية الخاصة بالأرض الفلسطينية المحتلة ارتفعت من 52 مليون دولار أمريكي عام 2006[13] إلى 64 مليون دولار أمريكي عام 2010.[14] أما مكتب تنسيق الشئون الإنسانية فقد لاحظ ارتفاعاً في الميزانية الخاصة بالأرض الفلسطينية المحتلة من 2.8 مليون دولار أمريكي عام 2006[15] إلى 7 ملايين دولار أمريكي عام 2011.[16]

[8] اتصالات مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، 23 مايو 2012.
[9] وحدة في وزارة الدفاع الإسرائيلية تقوم بتنسيق الشئون المدنية بين إسرائيل والمنظمات الدولية والسلطة الفلسطينية.
[10] اتصالات مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، 23 و24 مايو 2012.
[11] برنامج الغذاء العالمي، التقرير السنوي 2010، ص 23.
[12] الأونراو، نداء طوارئ الأرض الفلسطينية المحتلة، 2012 (نداء طوارئ الأرض الفلسطينية المحتلة)، ص 17.
[13] اللجنة الدولية للصليب الأحمر، التقرير السنوي 2006، ص 326 (اللجنة الدولية للصليب الأحمر 2006).
[14] اللجنة الدولية للصليب الأحمر، التقرير السنوي 2010، ص 433 (اللجنة الدولية للصليب الأحمر 2010).
[15] مكتب تنسيق الشئون الإنسانية، التقرير السنوي 2006، الجدول 6.
[16] مكتب تنسيق الشئون الإنسانية، التقرير السنوي 2006، التمويل والتحليل المالي، مصروفات مكتب تنسيق الأمم المتحدة عام 2011.

13. لا تزال معدلات الاعتماد على المساعدات الإنسانية في قطاع غزة تصل إلى أكثر من 70%[17] على الرغم من توفر البنية التحتية والموارد البشرية لدعم الاقتصاد في قطاع غزة. وتقدر الدراسات بأن 42% من سكان قطاع غزة يعيشون حالياً تحت خط الفقر،[18] بينما 63% من اللاجئين في قطاع غزة، والذين يشكلون 83% من تعداد السكان، يعتمدون على المساعدات الإنسانية.[19] إن حقيقة أن 83% من مصانع قطاع غزة مغلقة وتعمل بطاقة أقل من النصف لعدم توفر سوق للصادرات أو وجود صعوبات في البنية التحتية، هو أيضاً دليل على الآثار الخطيرة التي يخلفها الحصار على قطاع غزة.[20] ويربط برنامج الغذاء العالمي قضية انعدام الأمن الغذائي للسكان في الأرض الفلسطينية المحتلة بالحصار الإسرائيلي بشكل مباشر.[21]
14. يعاني قطاع غزة من اختناق اقتصادي نتيجة لتوقف عمليات الاستيراد والتصدير. ومن الملاحظ بأن الأوضاع الاقتصادية في قطاع غزة متدهورة بسبب السياسة الإسرائيلية التي تعرف بـ "المنطقة العازلة"، وهي تشمل الأراضي المجاورة للحدود مع إسرائيل والتي يحظر على الفلسطينيين دخولها، ما تسبب في حرمانهم من الوصول إلى 29% من الأراضي الزراعية، الأمر الذي فاقم الصعوبات التي يواجهها الفلسطينيون لتوفير قوتهم أو لتوفير الاحتياجات الغذائية اللازمة لسكان قطاع غزة.[22]

التزامات إسرائيل بموجب القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان

15. كقوة محتلة لقطاع غزة، تقع على عاتق إسرائيل التزامات فيما يتعلق برعاية وحماية السكان الفلسطينيين الذين يعيشون تحت الاحتلال، وهذه الالتزامات مرتبطة بدرجة السيطرة التي تمارسها إسرائيل والآثار الأساسية الواقعة على حياة السكان المدنيين نتيجة لذلك.
16. يعتبر القانون الدولي القوة المحتلة مسئولة عن النظام العام والحياة المدنية، وهي المسئولية التي نصت عليها في المقام الأول المادة 43 من لوائح لاهاي، بحيث تشمل الالتزامات الواقعة على القوة المحتلة الحفاظ على البنية التحتية، والصحة، والتعليم، وجودة الحياة، والمسكن، والأشغال العامة (بما فيها معالجة مياه الصرف الصحي، والكهرباء، والمياه)، أي توفير الظروف المادية للسكان الذين يعيشون في الأرض المحتلة. أما المادة 55 والمادة 56 من اتفاقية جنيف الرابعة فتنصان بوضوح على أن من واجب القوة المحتلة أن تعمل، بأقصى ما تسمح به وسائلها، على تزويد السكان بالمؤن الغذائية والإمدادات الطبية، بالإضافة إلى الحفاظ على النظام الصحي. وهذا الشرط يفرض على القوة المحتلة أن تلتزم بالحفاظ على مستوى جيد من الظروف المادية للسكان الذين يعيشون تحت الاحتلال. على الرغم من أن تعبير "بأقصى ما تسمح به وسائلها" يؤكد على أن الوفاء بهذه الالتزامات قد يكون صعباً، لاسيما في إطار الأعمال العدائية المستمرة، إلا أن من واجب القوة المحتلة أن تستخدم كافة الوسائل المتاحة لديها للقيام بذلك. يحمل المطلب الذي ينص على اقتصار المواد اللازم توفيرها للسكان على المواد الغذائية والإمدادات الطبية معنى ضيقاً جداً في ضوء الهدف الإنساني المتضمن في هذه المطلب. لذلك، أضافت المادة 69 من البروتوكول الإضافي الأول توفير الكساء والفراش ووسائل للإيواء.

---

[17] اتصالات مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، 24 مايو 2012.
[18] الأونروا، زراعة بدون أرض، صيد بدون مياه: القطاع الزراعي في غزة يناضل من أجل البقاء، مايو 2010 (زراعة بدون أرض، صيد بدون مياه).
[19] نداء طوارئ الأرض الفلسطينية المحتلة، ص 10، 13.
[20] نداء طوارئ الأرض الفلسطينية المحتلة، ص 13.
[21] برنامج الغذاء العالمي، الأرض الفلسطينية المحتلة، أنشطة برنامج الغذاء العالمي، متوفر على: http://www.wfp.org/countries/occupied-Palestinian-territory-/Operations.
[22] زراعة بدون أرض، صيد بدون مياه.

17. علاوة على ذلك، يجب على القوة المحتلة أن تطور وبشكل مستمر النظامين التعليمي والصحي، وشبكة الطرق، والكهرباء أو البنية التحتية للاتصالات. من الواضح بأن القانون الدولي لحقوق الإنسان يلزم إسرائيل بحماية حقوق السكان الذين يخضعون لسيطرتها. دمرت إسرائيل المنازل، والمصانع، والحرف المهنية، وغيرها من جوانب البنية التحتية في قطاع غزة المحتل على نطاق واسع، وهو ما له دلالات واضحة على الحقوق الأساسية كالحق في الحياة (المادة 6 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية)، والحق في الصحة (المادة 12 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والثقافية والاجتماعية)، والحق في الغذاء والكساء والمأوى (المادة 11 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والثقافية والاجتماعية). ويشمل الحق في الصحة كلاً من الصحة الجسدية والصحة النفسية والرفاهية. بعد انتهاء العدوان الأخير على قطاع غزة، أصبحت الصحة النفسية للفلسطينيين ذات أهمية كبرى. إنها قضية مهمة قد تؤثر على البنية النفسية وعلى حياة السكان في قطاع غزة لعقود قادمة.
18. بصفتها دولة عضو في الأمم المتحدة ووفقاً للمادتين 55 و56 من ميثاق الأمم المتحدة، تتعهد إسرائيل بتحقيق مستوى أعلى للمعيشة والنهوض بعوامل التطور والتقدم الاقتصادي والاجتماعي. ويجب على إسرائيل الالتزام بحماية حقوق المواطنين في قطاع غزة.

الخلاصة

19. أكدت محكمة العدل الدولية في رأيها الاستشاري بشأن الجدار على أن إسرائيل، كقوة محتلة في قطاع غزة، تخضع لالتزامات محددة مستمدة من القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ويجب على إسرائيل أن تضمن الحفاظ على الحياة الطبيعية في الأرض المحتلة، ولكن الإغلاق الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة يناقض هذا الالتزام بشكل مباشر. إن آثار الحصار واضحة بشكل كبير من خلال واقع الحياة في قطاع غزة.
20. صرحت الحكومة الإسرائيلية بأن فرض سياسة الإغلاق على قطاع غزة هو أحد أشكال الحرب الاقتصادية: "إن تدمير اقتصاد العدو بحد ذاته وسيلة مشروعة في الحرب وهذا الأمر ذو صلة حتى عند اتخاذ قرار بشأن السماح بإدخال بعثات الإغاثة."[23] من الواضح بأن هذا العقاب الجماعي المفروض على السكان المدنيين غير قانوني. وقد أشارت اللجنة الدولية للصليب الأحمر إلى أن سياسة إسرائيل "تشكل عقاباً جماعياً يخالف بشكل واضح الالتزامات الإسرائيلية بموجب القانون الإنساني الدولي."[24]
21. لقد أدت هذه السياسة المفروضة على قطاع غزة إلى مأسسة الحصار، وقد أصبحت المؤسسات الدولية من خلال توفيرها المساعدات للسكان تدفع الثمن الذي كان يجب على الاحتلال وعلى هذه السياسة غير القانونية دفعه.
22. كما ذكرت اللجنة الدولية للصليب الأحمر: "لا يمكن حل الوضع الخطير في قطاع غزة بتقديم المساعدات الإنسانية."[25] يتطلب الأمر إرادة سياسية ونشاطاً سياسياً لتحقيق تنمية بعيدة المدى. يجب تطبيق كافة السبل المتاحة ذات الصلة بالقانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان لضمان التزام إسرائيل بالقانون الدولي. إننا نطالب دافعي الضرائب في المجتمع الدولي بالضغط على حكوماتهم لتشكيل جماعات ضاغطة باسم الشعب الفلسطيني ولضمان عدم إهدار أموالهم من قبل حكوماتهم التي تسعى لتمويل بناء مدرسة ولا تسعى لاتخاذ أي إجراء رداً على تدمير تلك المدرسة، أو تسعى لتوفير المساعدات الغذائية ولا تتخذ أية إجراءات بشأن التنمية الاقتصادية.
23. تستخدم المساعدات الدولية حالياً لتمويل تبعات الاحتلال غير القانوني وما يرافقه من انتهاكات خطيرة للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

[23] البسيوني ضد رئيس الوزراء، محكمة العدل العليا 9132/07 (لم تنشر)، 30 يناير 2008، من رد الدولة من 1 نوفمبر 2007، الفقرة 44.
[24] اللجنة الدولية للصليب الأحمر، حصار غزة: ليس لسنة أخرى!، بيان صحفي 103/10، 14 يونيو 2010 (اللجنة الدولية للصليب الأحمر، حصار غزة: ليس لسنة أخرى!).
[25] اللجنة الدولية للصليب الأحمر، حصار غزة: ليس لسنة أخرى!